كلية : الاداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.م.د. صالح شبيب محمد

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع السكان

اسم المادة باللغة الإنكليزية : demographic Sociology

اسم المحاضرة الرابعة باللغة العربية: الدراسات السوسيو ديموغرافية وعلم الاقتصاد

اسم المحاضرة الرابعة باللغة الإنكليزية : Socio-demographic studies and economics

محتوى المحاضرة الرابعة

الدراسات السوسيو ديموغرافية وعلم الاقتصاد

الدراسات السوسيو ديموغرافية وعلم الاقتصاد

اهتمت الدراسات السكانية بدراسة الجوانب الاقتصادية (Economical) للسكان مثل العلاقة بين عدد السكان وموارد الثروة ومستوى المعيشة ، والمجاعات والأزمات ، ومن ابرز تلك البحوث أبحاث (روبرت مالتوس، وادم سميث)، وكذا اهتمام الحكومات بتحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق دراسة علاقة حجم السكان بالموارد الطبيعية والإنتاج القومي ومدى كفايته ، وبصفة عامة فانه يندر وجود ظاهرة اقتصادية لا تتأثر بحالة السكان أو بحركتهم ولذا فان الدراسات السكانية تمثل قيمة حيوية بالنسبة للاقتصادي ، ركزت نماذج النمو الاقتصادي التقليدية في تفسير التباين بين الدخول على أهمية تراكم رأس المال في زيادة الدخل، الذي بدوره يؤدي إلى المزيد من رأس المال فهناك اثر استرجاعي بين الدخل ورأس المال، أما السكان فهو يدخل هذه النماذج من خلال دوره في التقليل من حجم رأس المال المتوفر لكل عامل. فالنمو السكاني المتزايد يؤدي إلى انخفاض حصة العامل من رأس المال، ويؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، إلا أن دور الأدبيات التقليدية هذه والتي تختزل أهمية التغيرات الديموغرافي إلى مجرد علاقة خطية قد أصبح هامشيا في النقاشات الحالية الدائرة حول الموضوع، فالأدبيات الحديثة التي ظهرت في العقد الأخير من القرن الماضي ركزت على :

1- إن الأثر المتبادل لانخفاض الخصوبة والوفيات المقرون بزيادة تراكم رأس المال

، عملية النمو الاقتصادي له إمكانية تفسير النتائج الإيجابية في بلدان عديدة، حيث إن في اثر التغذية الاسترجاعية الذي يظهر بين كل عامل من العوامل له إمكانية مضاعفة تأثير العوامل الخارجية المؤثرة عليه .

٢- إن عدم تمكن النماذج القياسية والإحصائية التي من شانها قياس علاقة الارتباط بين نمو السكان والنمو الاقتصادي على صعيد الاقتصاد الكلي وعدم توفر تفسير للفرو قات الهائلة في متوسط دخل الفرد بين البلدان النامية والمتقدمة لا يعني غياب هذه العلاقة على الصعيدين النظري و العملي، بل يعني أن الفرضيات الأساسية لهذه النماذج غير منسجمة مع الواقع الموضوعي الذي تتفاعل بموجبه المتغيرات أو مكونات عملية التنمية، وربما لو تمت الاستعانة بفرضيات أخرى فقد يوفر ذلك أدوات قياسية جديدة تستخدم في تمحيص وتحليل التشابك بين العوامل المختلفة.